آفاق اقتصادية
Āfāqiqtiṣādiyyat
مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

متطلبات نجاح الاستثمار السياحي وأثرها في النهوض بقطاع السياحة في ليبيا

المؤلفون Authors

د. مصباح سالم احمودة
mou.ali@sebhau.edu.ly
كلية التجارة/ جامعة سبها

د. محمد امحمد بوكر
boker1976@yahoo.com
كلية الاقتصاد/ جامعة الزيتونة

اقتبس هذه المقالة (APA):

Cite This Article:

احمودة، مصباح سالم ؛ بوكر، محمد إمحمد (2024). متطلبات نجاح الاستثمار السياحي وأثرها في النهوض بقطاع السياحة في ليبيا. مجلة آفاق اقتصادية. 10[2] 129-153.

متطلبات نجاح الاستثمار السياحي وأثرها في النهوض بقطاع السياحة في ليبيا

الملخـص

هدفت الورقة إلى إلقاء الضوء على أهمية توفر متطلبات النجاح في الاستثمار السياحي ودورها في النهوض بقطاع السياحة في لبيبا. حيث تم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم استبانة مكونة من 24 عبارة، وقد تم اختيار عينة عرضية من المكاتب والشركات السياحية داخل بلدية طرابلس عددها 73 مكتب وشركة سياحية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن (41%) من التغيرات الحاصلة في النهوض بقطاع السياحة ترجع الي المتطلبات الامنية. وان (76%) من التغيرات الحاصلة بنهوض قطاع السياحة تعود إلى أثر متطلبات البنية التحتية. اثبتت الدراسة ايضا أن (72%) من التغيرات الحاصلة في النهوض بقطاع السياحة تعود إلى أثر متطلبات تمويل المشروعات السياحية. وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء الاهتمام اللازم بالبنية التحتية والاستثمار فيها. والتركيز على المتطلبات الأمنية حيث لا يمكن ان تتطور السياحة في ظل الظروف الأمنية الغير مستقرة. كدلك دعم المستثمرين والراغبين في الاستثمار السياحي وتقديم كامل المساعدات اللازمة لهم لخوض غمار الاستثمار في هذا القطاع.

الكلمات الدالة: الاستثمار السياحي، البنية التحتية، المتطلبات الأمنية، تمويل المشروعات السياحية.

Requirements of success tourism investment and its impact on promotion of the tourism sector in Libya

Authors

Dr. Mousbah Salem Ahmouda
mou.ali@sebhau.edu.ly
Faculty of Commerce/ Sabha University

Dr. Mohamed Amhamed Bouker
boker1976@yahoo.com
Faculty of Economics, Al-Zaytoonah University

Abstract

This paper aimed at shedding light on the importance of the requirements of success in tourism investment and its promotion of the tourism sector in Libya. Survey was created containing of 24 statements. A sample was chosen from 73 offices and tourist companies within the Municipality of Tripoli. The paper reached to several results, the most important which is that (41%) of changes in the advancement of tourism sector due to security requirements. (76%) of changes in the tourism sector are due to the impact of infrastructure requirements. The study also showed that (72%) of changes in the promotion of the tourism sector are due to the impact of financing requirements of tourism projects. Finally, study recommended that there is need to give the necessary attention to infrastructure sector, focusing on the security requirements and supporting investors to be a profitable and beneficial benefit for the investment in this sector.

Keywords: tourism investment, infrastructure, security requirements, financing tourism projects.

1. المقدمـة:

تمثل السياحة نسبة كبيرة من اقتصاد الخدمات للعديد من الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، حيث اثبتت بعض تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة أن الاستثمار في قطاع السياحة هو أحد اهم دعامات الاقتصاد في كثير من الدول حيث من المتوقع أن يصل عدد السياح إلى 1.8 مليار بحلول عام(Haxton,2015 2030). تعد ليبيا أحد الدول التي تمتلك كل المقومات السياحية ابتداء من الموقع الجغرافي المميز والمناخ المتوسطي والأثار القديمة المنتشرة شرقا وغربا وجنوبا والعديد من الموارد السياحية التي قد لا يتسنى لكل الدول امتلاكها، فهناك بعض الدول تمتلك تلك المقومات ولكنها لا تحسن استخدامها، مثل ليبيا. لقد أصبح موضوع الاستثمار السياحي من الموضوعات التي تحتل مكانة هامة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار السياحي ومجالاته المختلفة، لذا تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع خصوصًا للبلدان النامية التي عليها الاهتمام أكثر علميًا وعمليًا بمجالات وأدوات الاستثمار السياحي الأكثر موائمة ونفعًا لهذه المجتمعات من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات بقصد تعظيم العوائد المحققة و خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

2. مشكلة الدراسة:

استنادا الي ما تم ذكره من في مقدمة الورقة فان البحاثين يحددون مشكلة الدراسة في ان تطوير الاستثمار في قطاع السياحة يعتمد على توفر متطلبات أساسية للنهوض بهذا القطاع منها المتطلبات الامنية والبنية التحتية وكذلك الدعم المالي وتعتبر هذه المتطلبات مهمه لنجاح الاستثمار السياحي وتنحصر مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى توافر متطلبات نجاح الاستثمار في قطاع السياحة في ليبيا؟

وينبثق منه التساؤلات الفرعية التالية: –

- ما مدى توفر المتطلبات الأمنية على النهوض بقطاع السياحة بليبيا؟
- ما مدى توفر متطلبات النية التحتية على النهوض بقطاع السياحة بليبيا؟
- ما مدى توفر الدعم المالي لقطاع السياحة على النهوض بقطاع السياحة بليبيا؟
- كيف يمكن أن تؤثر هذه المتطلبات على النهوض بقطاع السياحة في ليبيا؟

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية الاستثمار في القطاع السياحي في ليبيا وعرض مجموعة من المتطلبات التي تساهم في النهوض بهذا القطاع. ويمكن تحديد أهداف الدراسة في الاتي: –

أ. قياس أثر توفر المتطلبات الأمنية على النهوض بقطاع السياحة بليبيا.

ب. قياس أثر توفر متطلبات البنية التحتية على النهوض بقطاع السياحة بليبيا.

ج. قياس أثر توفر الدعم المالي لقطاع السياحة على النهوض بقطاع السياحة بليبيا.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاهتمام بموضوع الاستثمار في حد ذاته وتفعيل دوره في الاستثمار السياحي، وكذلك معرفة متطلبات نجاح الاستثمار في قطاع السياحة ومدي أهمية هده المتطلبات في النهوض بقطاع السياحة في ليبيا بصورة عامة.

5. فرضيات الدراسة:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات الأمنية والنهوض القطاع السياحة بليبيا.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين توفر متطلبات البنية التحتية والنهوض بقطاع السياحة بليبيا.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين توفر متطلبات الدعم المالي للاستثمار في المشروعات السياحية و النهوض بقطاع السياحة بليبيا.

6. منهجية الدراسة:

لقد أعتمد البحث على المنهج الوصفي، حيث تم إجراء المسح المكتبي، والاطلاع على الدراسات والبحوث المتصلة بموضوع الدراسة، كما تم أجراء استبيان لأجل بلورة الأسس والمفاهيم التي تقوم عليها الدراسة.

7. مجتمع البحث والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المكاتب السياحية داخل مدينة طرابلس وقد تم اختيار عينة قصدية مكونة من 73 مكتب وشركة سياحية من خلال الاستبانة وزعت عليهم بخصوص موضوع الدراسة.

8. أدوات التحليل المستخدم:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال البرنامج الإحصائيSPSS . مثل معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach`s Alpha) للتحقق من تباث الاستبانة. وكدلك تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيعات التكرارية وتحليل التباين والانحدار.

9. حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: وهي تتمثل في دراسة تأثير متطلبات الاستثمار السياحي (الامن ،التمويل ،والبنية التحتية) على النهوض بقطاع السياحة في ليبيا.

الحدود الزمنية: نهاية عام 2023.

الحدود البشرية والمكانية: عينة قصدية تتكون من مجموعة من المكاتب السياحية داخل نطاق مدينة طرابلس.

10. مصطلحات الدراسة:

الاستثمار السياحي: هو عملية استثمار راس المال المادي والبشري في قطاع السياحة بهدف زيادة الإيرادات للدولة عن طريق زيادة النشاط السياحي.

المتطلبات الامنية: ضرورة توفر الامن والاستقرار كمتطلب لتشجيع السياح على زيارة الأماكن السياحية.

البنية التحتية: تشمل كل ما يتعلق بالمباني والمعدات اللازمة لتوفير مناخ جيد للسياح من مطارات وفنادق وطرق واتصالات.

الدعم المالي: المقصود به توفير الأموال والقروض اللازمة للقيام بتمويل المشاريع السياحية.

11. الدراسات السابقة:

على الرغم من أن السياحة بشكل عام كانت مجال بحث على نطاق واسع للعديد من الابحاث، لكن للأسف لا يوجد عدد كاف من الدراسات حول هذا الموضوع خصوصا في ليبيا، وسنتناول هنا في هذا المجال بعض الدراسات السابقة للوقوف على أهمية ودور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية:

دراسة قريشي (2019):

هدفت الدراسة الى الوقوف على واقع صناعة السياحة في دولة تونس وعوامل نجاحها، من خلال التطرق الى التكوين السياحي والفندقي، وإبراز اهم ما جاء به برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية. وقد اعتمدت الدراسة على إطار منهجي ارتكز من جهة على المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي ودراسة الحالة، ومن جهة أخرى على الوثائق الرسمية كأداة رئيسية لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة الى ان الاستثمار في التكوين وتبني برامج تأهيل للمؤسسات الفندقية هو رهان الحكومة التونسية للارتقاء بالقطاع السياحي.

دراسة Avraham (2016):

اكدت الدراسة أن السياحة في الشرق الأوسط هي حساسة بشكل خاص للأزمة بسبب الصورة النمطية للمنطقة بأنها عنيفة وخطيرة وملاذ للجماعات الإرهابية حيث يتم تذكير السياح الغربيين "بالخطر" في الشرق الأوسط مع كل حدث إرهابي. وهذه حقيقة تضاعف الضرر على صناعة السياحة. وتشمل الأمثلة على تلك الأحداث وفاة 38 من السياح الدوليين في هجوم الشاطئ التونسي في 26 يونيو 2015 وتوصلت الدراسة الي انه عندما يحدث حادث عنيف في أحد البلدان، يميل الناس إلى ذلك بالنظر إلى الشرق الأوسط برمته على أنه وجهة خطيرة للسياح.

دراسة وكوزار (2014):

وكان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو قياس الوعي حول السياحة في المملكة العربية السعودية، من بين كل من السعوديين وغير السعوديين في العاصمة الرياض. تم إجراء مسح شمل 130 مواطنا من خلال استبيان اشترك فيه 62٪ من السعوديين و38٪ من غير

السعوديين. خلصت الدراسة إلى أن الأجانب هم أكثر وعيا حول الأماكن السياحية المحلية من المواطنون السعوديون.

دراسة خالد (2021):

عن متطلبات الاستثمار السياحي في الدول النامية: الأمن، التمويل، والبنية التحتية. قدمت الدراسة تحليلاً شاملاً لمتطلبات الاستثمار السياحي مع التركيز على التفاعل بين هذه العناصر الثلاثة. أظهرت أن نجاح الاستثمار السياحي يعتمد على توافر بنية تحتية متطورة، بيئة آمنة، وتمويل مستدام.

دراسة أحمد (2020):

عن تأثير الأمن على الاستثمار السياحي: دراسة حالة شمال إفريقيا "، الأمن في الاستثمار السياحي دراسة: تأثير الأمن على الاستثمار السياحي في البلدان النامية حيث تناولت الدراسة العلاقة بين الأمن والاستثمار السياحي في دول مثل مصر وتونس، وأوضحت أن تحسين مستوى الأمن يزيد من تدفقات السياح ويعزز الاستثمارات السياحية. أشارت الدراسة إلى أهمية الاستقرار السياسي وتقليل معدلات الجريمة لضمان بيئة استثمارية مواتية .

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات متعلقة بالاستثمار السياحي في دول مختلفة وسبقت ليبيا في المجال السياحي، أما هذه الدراسة فركزت على متطلبات الاستثمار السياحي والتي لازالت ليست بالمستوى الذي يحقق نجاحا في هذا القطاع. حيث ان الاوضاع الامنية والبنية التحتية في ليبيا ليست في المستوى الذي يشجع الاستثمار السياحي وتعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بالدول التي ثم الاشارة اليها في الدراسات السابقة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها تعتبر من الدراسات النادرة التي ناقشت هذا الموضوع من حيث دراسة تأثير هذه المتغيرات على النشاط السياحي في ليبيا ودرست نسبة تأثير كل متغير من المتغيرات الثلاثة (الامن والتمويل والبنية التحتية) على النهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم مما يسهم في تنويع مصادر الدخل.

12. الإطار النظـــــــري للدراسة:

مفهوم الاستثمار السياحي:

الاستثمار السياحي "هو ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي كما عرف بانه ذلك النشاط الذي عنه ينتج قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مباشرة في القطاع السياحي كبناء فنادق ومدن سياحية، كما يمكن يكون غير مباشر كتشييد بناء وطرق ومطارات بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مرورا بوسائل الترفيه والتنزه والخدمات الإضافية المرتبطة به (عينين فضيلة ، 2011).

تعتبر السياحة صناعة مركبة تتطلب استثمارات وخبرات فنية فتطورها السريع وطبيعة الطلب السياحي وامتدادات هذا الطلب المباشر وغير المباشر تقتضي تهيئة تنظيم استثماري للسياحة على اساس مبرمج ومخطط، فالإنفاق على المشروعات السياحية هو انفاق استثماري يحقق عائداً سريعاً فهي احدى اسرع انواع النمو، وصناعة تختلف عن أية صناعة اخرى لأنها تفيد عدد كبيراً من الناس ونتائجها على الاقتصاد القومي هي الاخرى هائلة عن طريق ما تجلبه من عملة اجنبية وتشجيعها لسلسلة كبيرة من الصناعات السياحية وتقديم مجالات أوفر من العمل لأفراد كثيرين من الاداريين والفنيين والعمال المهرة وغير المهرة ومجالات اخرى مشجعة عن طريق التخطيط والاستثمار في الفنادق والخدمات السياحية والتجهيز والربح والتسويق والنقل. ولقد اوصت المنظمات والمؤتمرات الدولية الحكومات بتسهيل وتشجيع الاستثمار العام والخاص في مجال السياحة واستثمار الاموال في المشاريع السياحية وطالبت الدول النامية بخلق الظروف الملائمة لتسهيل الاستثمارات القومية والأجنبية في هدا المجال للأسباب التالية:

1. توافر الموارد الطبيعية والتراث الحضاري والمميزات المناخية في اغلب الدول النامية.

2. اسعار السلع والخدمات السياحية في الدول النامية اقل منها في الدول المتقدمة لأن الاجور اقل وبذلك القدرة التنافسية للدول النامية أكبر في السوق السياحي الدولي.

3. دعوة الدول المتقدمة أن تستثمر رؤوس الاموال والخبرات الفنية في الدول النامية لأن صناعة السياحة تتطلب استثمارات كبيرة غير متاحة لأغلب الدول النامية (تريكي العربي 2013).

4. السياحة عامل دعم لميزان المدفوعات للدول النامية كونها مصدر من مصادر العملات الاجنبية تعوض عن صادرات السلع والبضائع التي تكون عادة محدودة في الدول النامية. (الطائي حميد عبد النبي، 2004).

5. ربحية المشاريع الاستثمارية بعد انجازها وتزايدها بزيادة الحركة السياحية.

6. تمتاز صناعة السياحة بارتباطاتها القطاعية المختلفة الكثيفة مع باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، وبذلك فان السياحة لا تؤثر في الفعاليات السياحية فحسب، وانما يمتد أثرها الى معظم فروع الاقتصاد القومي.

متطلبات نجاح الاستثمار في قطاع السياحة:

ان قطاع السياحة لكي ينجح لابد ان تتوفر فيه عدة متطلبات أساسية حتى ينهض ويزدهر وسيتم في هده الورقة التركيز على ثلاث متطلبات أساسية ودورها في النهوض بهذا القطاع وهده المتطلبات هي: –

1. المتطلبات الأمنية:

يعتبر الامن أحد اهم المتطلبات الأساسية لنحاج الاستثمار في القطاع السياحي فلا يمكن تصور سياحة في ظل ظروف امنية غير مستقرة. وعلى الرغم من كل التدابير التي تتخذها الدول الا ان المشاكل الأمنية تعيق بشكل كبير الاستثمار في القطاع السياحي. فعلي سبيل المثال الاحداث الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة التونسية مطلع عام 2017 اثرت بشكل كبير على السياحة في هدا البلد والدي يعتبر السياحة مورد هام للاقتصاد التونسي حيث تأثرت فيه الاستثمارات السياحية بشكل ملحوظ نتيجة لتقلص عدد السواح مما ادي الي اغلاق كثير من الاستثمارات السياحية وتضررها. دول اخري تأثر فيه الاستثمار السياحي نتيجة انعدام الامن والحروب مثل سوريا وغيرها من الدول الأخرى. ولعل ليبيا هي أحد الدول التي تعاني من ضعف البنية الأمنية وخصوصا في المناطق الحدودية والدي يهدد بشكل مباشر الاستثمار السياحي الصحراوي. وانعدام الامن في هده المناطق باعتبارها مناطق غنية بالسياحة والاثار القديمة.

2. متطلبات البنية التحتية :

لا شك ان البنية التحتية لأي بلد هي مورد مساعد في تشجيع الاستثمار السياحي. فتوفر بنية الاتصالات والمواصلات والمطارات والفنادق التي تتميز بالحرفية يسهم في نجاح الاستثمار

السياحي. وحتى يتسنى للمستثمر في قطاع السياحة البدء في المشروعات السياحية لابد من توفر هده المتطلبات. لبيبا وعلى الرغم من نوافر الإمكانيات المادية الهائلة والمناطق السياحية الخلابة والمناخ المتوسطي الا ان البنية التحتية فيها لازالت ضعيفة حت لو قورنت ببعض الدول المجاورة مثل مصر، المغرب والتي أعطت أولوية للبنية التحتية والتي تمثل استثمار طويل الاجل عموما، فلازالت اغلب مرافق البنية التحتية في ليبيا بحاجة للتطوير والتجهيز حتى تكون عامل مهم في تشجيع الاستثمار السياحي مستقبلا. ولابد من الإشارة الي ان اغلب مشاريع البنية التحتية في لبيبا متوقفة مند عام 2011 نظرا لعدم عودة الشركات الاجنبية المنفذة لهده المشاريع والدي يسبب في خسائر بمليارات الدولارات وتعطل الاستثمار بصورة عامة والاستثمار السياحي بصورة خاصة.

3 .متطلبات تمويل المشروعات السياحية :

تعتبر تمويل المشاريع السياحية أحد المتطلبات المهمة في نجاح ونهوض القطاع السياحي في أي بلد حيث تواجه المشاريع السياحية صعوبات تمويلية وعليه فان المؤسسات التمويلية تتعرض إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات السياحية في مختلف مراحل نموها المختلفة ابتداء من التأسيس والنمو الأولي والنمو الفعلي. ونطراً لهذه المخاطر تتجنب احيانا البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين وعدم المجازفة الا في المشروعات الشبه مضمونة. من أهم مصادر تمويل الاستثمار في قطاع السياحة البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة كدلك المؤسسات والصناديق التمويلية وحاضنات الاعمال أما عن المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه الاستثمار في قطاع السياحة ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه. وتدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروعات الصغيرة، وذلك عند غياب الثقة فيه، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمستثمرين في هذا القطاع (البلتاجي محمد ،2005).

أهداف الاستثمارات السياحية:

يسعى المستثمر السياحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حفاظا على مكانته ولتحسين علاقته مع غيره من المستثمرين، وتتمثل هذه الأهداف في التالي:

أ. **أهداف اقتصادية:** تتجلى الأهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية فيما يلي:

– توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية.

– خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية.

– تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات.

ب. أهداف سياسية: تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية السياحية في:(دو محمد، بوخاري ، 2014)

– رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل فعال.

– تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى.

–تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

ج. أهداف اجتماعية: حيث تسعي اهداف الاستثمارات السياحية اجتماعيا إلى:

– رفع مستوى المعيشة.

– سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال من الحد الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي.

– القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

13. الدراســــــــة الميدانية:

1.13. عرض وتحليل البيانات:

وسيتم في هدا الجانب تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج:

_ثبات الاستبانة:

للتحقق من ثبات الاستبانة، قام الباحث باستخدام معادلة **(كرو نباخ ألفا)** (**Cronbach Alpha)**، وذلك لحساب معاملات الثبات لمتغيرات الأداة (قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة)، وبلغ معامل الثبات للأداة الكلية (0.91)، كما هو موضح بالجدول رقم (1) الآتي:

الجدول (1) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة)

المتغيرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	عدد الفقرات	كرو نباخ ألفا
متطلبات نجاح الاستثمار السياحي	-		
	المتطلبات الامنية	6	%68.3
	متطلبات البينية التحتية	6	%55.8
	متطلبات التمويلية	6	%91.1
النهوض بالقطاع السياحي	-	6	%87.3
-	الأداة الكلية	24	%91.6

الوصف الإحصائي لنتائج متغيرات الدراسة للعوامل الشخصية

وما إن انته الباحث من تحديد وحدة المعاينة النهائية للدراسة والبالغة (73) مفردة، تم توزيع أفرادها حسب الخصائص الشخصية. والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

الجدول (2) وصف خصائص أفراد وحدة المعاينة (n=73)

ت	الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
1	الجنس	ذكر	55	%75
		أنثى	18	%24
4	سنوات الخبرة في مجال السياحة	أقل من 5سنوات	23	%31,5
		من 5 إلى 10سنوات	21	%28,7
		من 10 الى 15 سنة	23	%31,5
		من 15 سنة فأكثر	6	%8,2

يتضح من معطيات الجدول رقم (2) السابق، ما يأتي:

1- فيما يتعلق بخاصية (النوع الاجتماعي) ، فقد بلغ عدد الذكور (75%) من مجموع أفراد وحدة المعاينة، في حين بلغ عدد الإناث (24%). وهذا يعني إن مجتمع الدراسة يعد مجتمعا ذكوريا. فيما يخص سنوات الخبرة فكانت كالاتي أقل من 5سنوات ومن 10 الى 15 سنة النسبة الأعلى (23%) يليه من 5 إلى 10سنوات بنسبة (28%) واخير من من 15 سنة فأكثر.

2.13. الوصف الإحصائي لنتائج متغيرات الدراسة:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل سؤال من أسئلة المتطلبات الامنية

ر.م	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
01	البيئة الأمنية الحالية في ليبيا تنفر من الاستثمار في قطاع السياحة	3.53	0.705	**5**	موافق
02	يؤثر الوضع الأمني الحالي بشكل مباشر على الاستثمار السياحي في ليبيا	4.00	0.743	**1**	موافق
03	تحسن الأوضاع الأمنية في ليبيا يشجع على الاستثمار السياحي	3.70	0.466	**2**	موافق
04	المشاكل المتعلقة بالإرهاب في المنطقة عموما لها علاقة سلبية بالاستثمار السياحي	3.60	0.855	**4**	موافق
05	تحين الأوضاع الأمنية في ليبيا عموما ينشط الاستثمار السياحي فيها	3.20	0.664	**6**	موافق
06	دور الامن السياحي مهم في زرع الثقة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار السياحي	3.63	0.480	**3**	موافق
المجال الكلي		**4.15**	**0.644**	**موافق**	

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات حول التساؤل عن المتطلبات الامنية وأثرها علي النهوض بقطاع السياحة، وباستعراض قيم الترتيب نجد أن الفقرة رقم (2) والتي تنص على" يؤثر الوضع الأمني الحالي بشكل مباشر علي الاستثمار السياحي في ليبيا فكانت أكبر الفقرات بالموافقة فقد اخذت الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.00) وبانحراف معياري (0.507) ثم جاءتا الفقرة رقم (3)، والتي مفادها" تحسن الأوضاع الأمنية في ليبيا يشجع علي الاستثمار السياحي " فجاءت بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (3.70) وبانحراف معياري (0.466) وجاءت الفقرة رقم (6) التي تنص على دور الامن السياحي مهم في زرع الثقة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار السياحي " قد احتلت الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وانحراف معياري (0.480) ثم جاءت بعد ذلك الفقرة رقم (4) والتي نصت على " المشاكل المتعلقة بالإرهاب في المنطقة عموما لها علاقة سلبية بالاستثمار السياحي " فقد جاءت الترتيب الرابع بمتوسط حسابي بلغ (3.60) وانحراف معياري (0.855) ، بينما جاءت الفقرة (1)

والتي تنص على " البيئة الأمنية الحالية في ليبيا تنفر من الاستثمار في قطاع السياحة فقد تمثلت بالمرتبة (6) بمتوسط حسابي(3.53) وانحراف معياري (0.507) في حين جاءت الفقرة الاخيرة (5) التي تنص على" تحين الأوضاع الأمنية في ليبيا عموما ينشط الاستثمار السياحي فيها "ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للفقرات التي تخص التساؤل المتطلبات الامنية وأثرها علي النهوض بقطاع السياحة بلغ نحو(3.61) وانحراف معياري(0.619) وان أفراد عينة الدراسة موافقين على العبارات أو الفقرات، وبدرجة موافق من وجهة نظرهم، وفقاً للمقياس المعتمد للدراسة، وهذا مؤشر يدل على أن عينة الدراسة يدركون جيداً المعني الصحيح ، لمتطلبات الأمنية.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل سؤال من المتطلبات البنية التحتية

ر. م	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
07	وجود البنية التحتية الجيدة يسهم في الاستثمار في قطاع السياحة	3.33	1.028	6	موافق
08	وجود شبكة الطرق والمواصلات يجعل الاستثمار في القطاع السياحي مربح	3.77	0.679	1	موافق
09	توفر المطارات وتنوع وجودها في عدد من المناطق المتباعدة يسهم في تشجيع السياحة	3.40	0.498	5	موافق
10	توفر شبكة الاتصالات والانترنت ينمي القطاع السياحي	3.60	0.855	2	موافق
11	الفنادق السياحية وتطور خدماتها تدعم الاستثمار في القطاع السياحي	3.57	0.626	3	موافق
12	الاهتمام بالمرافق الاثرية عنصر مهم في زيادة الاستثمار في القطاع السياحي	3.43	1.006	4	موافق
المجال الكلي		3.51	0.631	موافق	

يتضح من الجدول رقم (4) أن الفقرة (8) والتي تنص بأنه " وجود شبكة الطرق والمواصلات يجعل الاستثمار في القطاع السياحي مربح " تحققت بمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.679)، كانت المرتبة الأولى، بينما جاءت الفقرة (10)، والتي تنص " توفر شبكة الاتصالات والانترنت ينمي القطاع السياحي ". بمتوسط حسابي(3.60) وانحراف معياري(0.855) فكانت الترتيب الثاني، أما الفقرة (11) التي تنص على أن" الفنادق السياحية وتطور خدماتها تدعم الاستثمار في القطاع السياحي " بمتوسط حسابي(3.57)، وانحراف معياري0.6260.746)،

فجاءت بالمرتبة الثالثة، في حين جاءت بعد ذلك الفقرة (12)، والتي تنص" الاهتمام بالمرافق الاثرية عنصر مهم في زيادة الاستثمار في القطاع السياحي " بمتوسط حسابي(3.43) وانحراف معياري(1.006) فكانت بالمرتبة الرابعة فحين جاءت الفقرة (9) والتي تنص" توفر المطارات وتنوع وجودها في عدد من المناطق المتباعدة يسهم في تزبر السياحة " بمتوسط حسابي(3.40) وانحراف معياري(0.498) فكانت بالمرتبة الخامسة، في حين جاءت الفقرة الاخيرة رقم (7) والتي تنص على " وجود البنية التحتية الجيدة يسهم في الاستثمار في قطاع السياحة " بمتوسط حسابي(3.33) وانحراف معياري(1.028) ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للفقرات التي تخص إجابات المبحثين حول بعد متطلبات البنية التحتية وأثرها على النهوض بقطاع السياحة متوسط حسابي قدره(3.51)،وفقاً للمقياس المعتمد للدراسة، وبانحراف معياري(0.631)، وأن أفراد عينة الدراسة موافقين على العبارات والفقرات الواردة في محور متطلبات البنية التحتية ، وهذا يعتبر مؤشر يدل على المستخدمون يولون اهتماماً كبيراً بدراسة متطلبات البنية التحتية ، وهي من ضمن مقومات نجاح النهوض بالسباحة.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل سؤال من أسئلة متطلبات التمويلية

ر.م	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
13	الدعم المالي للشركات السياحية يشجع على الاستثمار السياحي	3.93	0.258	1	موافق
14	تقديم التسهيلات المادية للراغبين في الاستثمار السياحي ينمي السياحة ويطورها	3.53	0.730	4	موافق
15	التكامل بين القطاع المصرفي والمستثمرين في قطاع السياحة شجع على الاستثمار السياحي	3.73	0.828	2	موافق
16	اهتمام حاضنات الاعمال للراغبين في الاستثمار السياحي ودعمهم ماديا ومعنويا ينجح الاستثمار السياحي في ليبيا	3.70	0.466	3	موافق
17	دعم رجال الاعمال والمهتمين بالسياحة وتقديم القروض الميسرة لهم ينمي القطاع السياحي في ليبيا	3.07	1.015	6	موافق
18	تشجيع وزارة السياحة ودعم المشروعات السياحية والمهرجات مادي ومعنويا يشجع الاستثمار السياحي	3.43	1.006	5	موافق
	المجال الكلي	3.56	0.717	موافق	

يتضح من الجدول رقم (5) أن الفقرة(13) والتي تنص بأنه " الدعم المالي للشركات السياحية يشجع علي الاستثمار السياحي " تحققت بمتوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.258) ، كانت المرتبة الأولى بينما جاءت الفقرة (15)، والتي تنص " التكامل بين القطاع المصرفي والمستثمرين في قطاع السياحة شجع علي الاستثمار السياحي " بمتوسط حسابي(3.73) وانحراف معياري(0.828) فكانت الترتيب الثانية، أما الفقرة (16) التي تنص على أن" نقدم تخفيضات جيده من حين لأخر لزيادة الارباح " بمتوسط حسابي(3.70)، وانحراف معياري(0.466)، فجاءت بالمرتبة الثالثة، في حين جاءت بعد ذلك الفقرة (14)، والتي تنص" تقديم التسهيلات المادية للراغبين في الاستثمار السياحي ينمي السياحة ويطورها " بمتوسط حسابي(3.53) وانحراف معياري(0.730) فكانت بالمرتبة الرابعة، فحين جاءت الفقرة (18) والتي تنص" تشجيع وزارة السياحة ودعم المشروعات السياحية والمهرجات مادي ومعنويا يشجع الاستثمار السياحي " بمتوسط حسابي(3.43) وانحراف معياري(1.006) فكانت بالمرتبة الخامسة،، في حين جاءت الفقرة (17) في المرتبة الاخيرة والتي تنص" دعم رجال الاعمال والمهتمين بالسياحة وتقديم القروض الميسرة لهم ينمل القطاع السياحي في ليبيا " بمتوسط حسابي(3.07) وانحراف معياري(**1.015**) ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للفقرات التي تخص إجابات المبحثين حول متطلبات تمويل المشروعات السياحية وأثره على النهوض بقطاع السياحة ، فكانت بمتوسط حسابي قدره(3.56)، وانحراف معياري (0.717) وفقاً للمقياس المعتمد للدراسة ، وهذا يعتبر مؤشر يدل على ان الموظفين يولون اهتماماً كبيراً متطلبات تمويل المشروعات السياحية.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل سؤال من أسئلة بعد النهوض بالقطاع السياحي.

ر. م	الفقرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
19	النهوض بالقطاع السياحي مسؤولية الجميع	**3.57**	**1.501**	**2**	**موافق**
20	القطاع السياحي يحتاج الدعم من الجميع حتى ينمو ويزدهر	**2.73**	**1.285**	**6**	**موافق**
21	توافر المناخ السياحي وقوانين الاستثمار ينهض بالقطاع السياحي في ليبيا	**3.17**	**0.913**	**5**	**موافق**
22	يحتاج القطاع السياحي الي الدعاية والاعلان على المستويين المحلي والدولي للنهوض بالسياحة	**3.20**	**1.157**	**4**	**موافق**

23	تنمية وتطوير القطاع السياحي يسهم في ازدارها الاقتصادي للبلد	**3.27**	**1.143**	**3**	**موافق**
24	النهوض بالقطاع السياحي يعرف بالسياحة في ليبيا	**3.60**	**0.498**	**1**	**موافق**
المجال الكلي		**3.25**	**1.082**	**موافق**	

يتضح من الجدول رقم (6) أن الفقرة (24) والتي تنص بأنه النهوض بالقطاع السياحي يعرف بالسياحة في ليبيا " تحققت بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (0.498)، كانت المرتبة الأولى، بينما جاءت الفقرة (19)، والتي تنص " النهوض بالقطاع السياحي مسؤولية الجميع". بمتوسط حسابي(3.57) وانحراف معياري(1.501) فكانت الترتيب الثاني، أما الفقرة (23) التي تنص " تنمية وتطوير القطاع السياحي يسهم في ازدارها الاقتصادي للبلد " بمتوسط حسابي(3.27)، وانحراف معياري(1.143)، فجاءت بالمرتبة الثالثة، بعد ذلك الفقرة (22، 21، 20)،على التوالي وبمتوسط حسابي على التوالي (3.27)،(3.20)، (3.17) وانحراف معياري(1.143) ،(1.157)، (0.913) ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للفقرات التي تخص إجابات المبحثين حول بعد محور النهوض بقطاع السياحة ، فكانت بمتوسط حسـابي قدره(3.25)،وفقاً للمقياس المعتمد للدراسة، وبانحراف معياري(1.028)، وأن أفراد عينة الدراسة موافقين على العبارات والفقرات الواردة في بعد النهوض بالقطاع السياحي، وهذا يعتبر مؤشر يدل على المبحثين يولون اهتماماً بأهمية النهوض بقطاع السياحة.

3.13. اختبار فرضيات الدراسة:

أ. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H_1 : يوجد اثر دو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين المتطلبات الأمنية و النهوض بقطاع السياحة موضوع الدارسة ($H_1: \beta_1 \neq 0$).

للتحقق من هذه الفرضية استخدمت البحاثان أسلوب تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين المتطلبات الامنية (كمتغير مستقل)، على بعد والنهوض بقطاع السياحة.

جدول (7) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج المتطلبات الامنية على النهوض بقطاع السياحة

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
الانحدار	4.870	1	4.817	14.119	0.000	0.05	0.416	0.591
الخطأ	9.893	72	0.341					
المجموع	14.710	73						

***دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، قيمة (f) الجدولية عند مستوى دلالة 0.05=0.000**

يوضح الجدول (7) اختبار العلاقة بين المتطلبات الامنية (كمتغير مستقل)، وبين النهوض بقطاع السياحة (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى إلى ارتفاع قيم (f) المحسوبة والتي بلغت(14.119)، عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، ودرجـات حرية (1−72) والبالغة (5.230)، ويتضح من نفس الجدول أن قيمة معامل التحديد(R^2) قد بلغت (0.416)، وهذا يعني أن(41%) من التغيرات الحاصلة في النهوض بقطاع السياحة ، ناتجه عن المتطلبات الامنية. مما يدل على أن هناك أثراً هاماً ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع، وبملاحظة أن مستوى الدلالة أقل من(0.05)، فإننا نقبل الفرض البديل ($H_1:\beta_1\neq0$)، ونرفض الفرضية العدمية ($H_0:\beta_1=0$) ونقر بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتطلبات الامنية و النهوض بقطاع السياحة ا ، وحيث أن إشارة معامل الارتباط(R)موجبة وتساوي (**0.591**+) يشير ذلك إلى أن هذا الأثر إيجابي وقوى جداً بين المتغيرين المستقل والتابع، أي أنه كلما ارتفعت قيم أثر المتطلبات الامنية ارتفعت قيم تحسين النهوض بقطاع السياحة ، وهذا يفسر على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الإعلان علي النهوض بقطاع السياحة للفندق موضوع الدراسة.

نتيجة الفرضية الفرعية الأولى: رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تشير إلى عدم وجود لأثر المتطلبات الامنية على النهوض بقطاع السياحة وقبول الفرضية البديلة(H_1) التي تشير الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية.

ب. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) متطلبات البنية التحتية والنهوض بقطاع السياحة($H_1: \beta_1 \neq 0$) .

للتحقق من هذه الفرضية استخدمت البحاث أسلوب تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين متطلبات البنية التحتية (كمتغير مستقل)، على بعد والنهوض بقطاع السياحة

جدول (8) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار متطلبات البنية التحتية والنهوض بقطاع السياحة

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
الانحدار	5.229	1	4.229	15.997	0.001	0.000	0.764	0.962
الخطأ	9.481	72	9.481					
المجموع	14.710	73						

*دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، قيمة (f) الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 =0.000

يوضح الجدول (8) متطلبات البنية التحتية (كمتغير مستقل)،و والنهوض بقطاع السياحة ، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية إلى ارتفاع قيم (f) المحسوبة والتي بلغت(15.997)، عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، ودرجـات حرية (1–39) والبالغة (5.230)، ويتضح من نفس الجدول أن قيمة معامل التحديد(R^2) قد بلغت (0.764)، وهذا يعني أن(**0.962%**) من التغيرات الحاصلة في النهوض بقطاع السياحة تعود إلى أثر متطلبات البنية التحتية، أي أن متطلبات البنية التحتية في هذا النموذج تفسر ما مقداره (76%) من التباين في تحسين النهوض بقطاع السياحة ، مما يدل على أن هناك أثراً هاماً ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع، وبملاحظة أن مستوى الدلالة أقل من(0.05)، فإننا نقبل الفرض البديل ($H_1: \beta_1 \neq 0$)، ونرفض الفرض العدم ($H_0: \beta_1 = 0$) ونقر بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات البنية التحتية والنهوض بقطاع السياحة وحيت أن إشارة معامل الارتباط(R)موجبة وتساوي (0.962+) يشير ذلك إلى أن هذا الأثر إيجابي وقوى جداً بين المتغيرين المستقل والتابع، أي أنه كلما ارتفعت قيم متطلبات البنية التحتية

ارتفعت قيم النهوض بقطاع السياحة ، وهذا يفسر على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد متطلبات البنية التحتية والنهوض بقطاع السياحة

نتيجة الفرضية الفرعية الثانية: رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تشير إلى عدم وجود أثر متطلبات البنية التحتية والنهوض بقطاع السياحة وقبول الفرضية البديلة(H_1) التي تشير الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية.

ج. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) متطلبات تمويل المشروعات السياحية والنهوض بقطاع السياحة ($H_1: \beta_1 \neq 0$).

للتحقق من هذه الفرضية استخدمت البحاث أسلوب تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين متطلبات تمويل المشروعات السياحية (كمتغير مستقل)، والنهوض بقطاع السياحة.

جدول (9) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار أثر بين متطلبات تمويل المشروعات السياحية والنهوض بقطاع السياحة

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R
الانحدار	7.006	1	7.006	26.375	0.000	0.000	0.722	0.691
الخطأ	7.703	72	0.266					
المجموع	14.710	73						

***دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، قيمة (f) الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 =0.000**

يوضح الجدول (9) اختبار العلاقة بين متطلبات تمويل المشروعات السياحية (كمتغير مستقل)، وبين والنهوض بقطاع السياحة (كمتغير تابع)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرض الفرعي الثالث إلى ارتفاع قيم (f) المحسوبة والتي بلغت (26.375)، عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، ودرجـات حرية (1–72) والبالغة (5.230)، ويتضح من نفس الجدول أن قيمة معامل التحديد(R^2) قد بلغت (0.722)، وهذا يعني أن(72%) من التغيرات الحاصلة في النهوض بقطاع السياحة تعود إلى أثر متطلبات تمويل المشروعات السياحية المتبعة ، أي أن متطلبات تمويل المشروعات السياحية في هذا النموذج تفسر

ما مقداره(72%) من التباين في تحسين النهوض بقطاع السياحة مما يدل على أن هناك أثراً هاماً ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع، وبملاحظة أن مستوى الدلالة أقل من(0.05)، فإننا نقبل الفرضية البديلة ($H_1:\beta_1\neq0$)، ونرفض الفرضية العدمية ($H_0:\beta_1=0$) ونقر بوجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تمويل المشروعات السياحية والنهوض بقطاع السياحة، وحيث أن إشارة معامل الارتباط (R) موجبة وتساوي (0.691+) يشير ذلك إلى أن هذا الأثر إيجابي وقوى جداً بين المتغيرين المستقل والتابع، أي أنه كلما ارتفعت قيم أثر متطلبات تمويل المشروعات السياحية ارتفعت قيم النهوض بقطاع السياحة موضوع الدراسة، وهذا يفسر على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد المتطلبات تمويل المشروعات السياحية والنهوض بقطاع السياحة.

نتيجة الفرضية الفرعية الثالثة: رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تشير إلى عدم وجود أثر المتطلبات تمويل المشروعات السياحية و (والنهوض بقطاع السياحة)، وقبول الفرضية البديلة(H_1) التي تشير الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية.

4.13. النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استكشاف تأثير وحجم متطلبات الاستثمار في قطاع السياحة في ليبيا للنهوض بهذا القطاع الدي لم يأخذ الاهتمام الكافي طيلة السنوات الماضية.وبناء على التحليل الاحصائي وتحديد قيم معامل التحديد وقيم معاملات الارتباط فقد تم رفض جميع الفرضيات الصفرية (H_0) وقبول الفرضيات البديلة (H_1) وفقا لنتائج التحليل الاحصائي Spss .توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها:

1. كشفت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتطلبات الامنية والنهوض بقطاع السياحة بدرجة مرتفعة وذات علاقة إيجابية وان الامن يساعد في تحسين النهوض بقطاع السياحة.
2. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين متطلبات البنية التحتية والنهوض بقطاع السياحة بدرجة مرتفعة وذات علاقة إيجابية وعالية جدا وهذا يدل على ان متطلبات البنية التحتية له إثر أكبر علي النهوض بقطاع السياحة.

3. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين متطلبات تمويل المشروعات السياحية النهوض بقطاع السياحة

4. –اثبتت الدراسة أن (41%) من التغيرات الحاصلة في النهوض بقطاع السياحة ترجع الي المتطلبات الامنية. وان (76%) من التغيرات الحاصلة في النهوض بقطاع السياحة تعود إلى أثر متطلبات البنية التحتية. وأن (72%) من التغيرات الحاصلة في النهوض بقطاع السياحة تعود إلى أثر متطلبات تمويل المشروعات السياحية.

"خلاصة القول ان متطلبات تمويل المشروعات السياحية له إثر أكبر في النهوض بقطاع السياحة من بقية المتطلبات الأخرى حيث تأتي متطلبات البنية التحتية في المرحلة الثانية وتأتي المتطلبات الامنية في المرحلة الأخيرة."

ثانيا: – التوصـــيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات لكي نضمن نجاح الاستثمار في قطاع السياحة والنهوض به أهمها: –

1–ضرورة إعطاء الدولة الاهتمام اللازم بالبنية التحتية لما لها من دور في النهوض بالقطاع السياحي والاستثمار فيه.

2– التركيز على المتطلبات الأمنية والتي بدورها تعتبر عائقا كبير للاستثمار في قطاع السياحة حيث لا يمكن ان تتطور السياحة في ظل الظروف الأمنية الغير مستقرة.

3–دعم المستثمرين والراغبين في الاستثمار السياحي وتقديم المساعدات الازمة لهم لخوض غمار الاستثمار في القطاع السياحي والدي يعتبر ذو مردود مجدي ومفيد للمستثمر والدولة معا.

4–التركيز على الجوانب التسويقية في مجال السياحة وإعطاء التسويق السياحي دوره لكي يسهم في التعريف بليبيا بين الدول السياحية وتشجيع الاستثمار السياحي فيها.

5–وضع ألية للتكامل بين القطاع المصرفي وحاضنات الاعمال لدعم كل الأفكار والمشاريع الهادفة لتنمية وتشجيع الاستثمار السياحي في ليبيا.

6–توعية المواطن بأهمية الاستثمار في قطاع السياحة من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية واستخدم كل وسائل الاعلام المتاحة لهدا الغرض.

المصادر والمراجع

اولا: المراجــع العربية::

البلتاجي، محمد، (2005)،" صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك "، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة،19-2005/5/31، الأردن.

الطائي، حميد عبد النبي، (2004)، التسويق السياحي، دار الوراق، الأردن، ص .198.

قريشي، محمد صالح (2019). التجربة التونسية في صناعة السياحة. مجلة دراسات اقتصادية ا لمجلد 6، العدد 1، الصفحة 163-180.

دو محمد، بوخاري سمية (2014)، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، ص4.

تريكي، العربي (2013)، واقع الاستثمار السياحي، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص37.

عينين، فضيلة (2011)، النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، البليدة، ص 21.

رابح، مناصر وعمران، شراير2014) أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية (1990-2014). مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ،المجلد 1العدد 1 لسنة 2019.ص 174

رشيد، خالد (2021). "استراتيجيات تنمية الاستثمار السياحي في الدول النامية"، مجلة التخطيط السياحي، المجلد 22.

محمد أحمد (2020). "تأثير الأمن على الاستثمار السياحي: دراسة حالة شمال إفريقيا"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 35

ثانيا: المراجـع الاجنبية:

Avraham, E. (2016). Destination marketing and image repair during tourism crises: The case of Egypt. Journal of Hospitality and Tourism Management, 28(9), 41-48. https://doi.org/10.1016/j.jhtm.2016.04.004

Haxton, P. (2015), "A Review of Effective Policies for Tourism Growth", OECD Tourism Papers, 2015/01, OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/5js4vmp5n5r8-en